PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**21-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**Oil price collapse determines fuel price strategy**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Nesma Biomy**

الحكومة أجلت بسببه «الزيادات» ووفرت 30% من فاتورة الدعم

انهيار النفط يحدد إستراتيجية تسعير الوقود

■ مصدر حكومى: لجأنا لإجراءات إصلاحية موازية.. ومستمرون فى «الكروت الذكية»

نسمة بيومى

كان لانهيار أسعار البترول العالمية، التأثير الأقوى فى تحديد ملامح إستراتيجية دعم الطاقة وتسعير الوقود خلال العام الحالى، ذلك أن تدنى أسعار خام «برنت» بما يتجاوز 50% منذ نهاية العام الماضى حتى الآن، أدى إلى إرجاء الحكومة زيادة أسعار الوقود والمشتقات خلال العام المالى الحالى.

وقد أدى الانخفاض الحالى والمستمر فى أسعار البترول العالمية إلى تخفيض قيمة دعم المشتقات البترولية للعام الماضى، حتى وصلت إلى 70 مليار جنيه تقريبًا، مقابل نحو 100.3 مليار جنيه كانت الحكومة قد رصدتها فى موازنة عام 2014/ 2015.

ورغم أن انهيار البترول العالمى «برنت» أدى إلى إرجاء تنفيذ الحكومة مخطط زيادة الأسعار للعام المالى الحالى، فإن ذلك الإجراء لم يؤثر سلبًا على برنامج الحكومة فى تحسين وتطوير وإصلاح منظومة دعم المنتجات البترولية، حيث لجأت إلى تنفيذ إجراءات إصلاحية موازية، طبقًا لتصريحات المسئولين.

ومن أبرز الإجراءات الإصلاحية الانتهاء من تطبيق المرحلة الأولى من مشروع الكروت الذكية، بما أحكم الرقابة على عملية نقل وتداول المنتجات من المستودعات الرئيسية حتى منافذ التوزيع والمحطات، والمضىّ قدمًا فى تنفيذ مشروع توزيع البوتاجاز بنظام الدليفرى، فضلًا عن دراسات ضم البوتاجاز والمازوت لمنظومة الكروت الذكية، والانتهاء من تأهيل جميع محطات السيارات للعمل بالمرحلة الثانية.

أكد مصدر حكومى أن الحكومة مستمرة فى مخططها لإصلاح وتطوير منظومة دعم وتسعير المنتجات البترولية على 5 سنوات، موضحًا أن إرجاء زيادة الأسعار عامًا واحدًا لم ولن يؤثر سلبًا على تلك المنظومة، ذلك أن التسعير أحد عوامل إستراتيجية تطوير منظومة الدعم.

وقال المصدر إن الحكومة دعمت المنتجات البترولية خلال العام المالى الماضى، بما يتجاوز 71.5 مليار جنيه، لتوفر نحو 31.5 مليار جنيه من الميزانية التى كانت مستهدفة من قبل لدعم المشتقات.

ونوّه بأن مشروع توزيع المشتقات البترولية بالكروت الذكية ما زال مستمرًا حتى الآن، رغم أن الحكومة أرجأت قرار إلزام استخدامه على المواطنين، موضحًا أن إنهاء المرحلة الأولى خفّض عمليات الفاقد والتسرب والتهريب، بما يتراوح بين 20 و30%.

وأوضح أن استخدام المرحلة الثانية من منظومة الكروت الذكية متاح لجميع المواطنين الذين يمتلكون الكروت الذكية، مضيفًا أن إلزام كل المواطنين باستخدام الكروت الذكية لتوزيع البنزين والسولار خطوة لاحقة، وسيتم تنفيذها فى الفترة المقبلة.

على صعيد متصل، أكد الدكتور محمد سعد الدين، نائب رئيس غرفة البترول والتعدين باتحاد الصناعات، أن ملف دعم المنتجات البترولية يعتبر من أهم وأخطر الملفات التى تواجهها الحكومة حاليًا، خاصة أن الدعم حتى الآن لا يصل إلى مستحقيه، ومن ثم لا يتحقق الهدف الأساسى من منظومة الدعم.

وأشار إلى أن استمرار الدعم بشكله الحالى يزيد من تغوّل السوق السوداء والتهريب؛ نتيجة الفروق السعرية بين سعر السلعة المدعوم وسعر بيعها فى الخارج، الأمر الذى يحتّم ضرورة الإسراع بتحرير الأسعار.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة أكد سعد أن كل الصناعات لا بد أن تحصل على الطاقة بسعر الموازنة ويخفّض معدلات حدوث أزمات المنتجات البترولية خلال الفترة المقبلة، فضلًا عن أنه سيُخرج البلاد من دائرة الدعم المغرقة التى تدور فيها منذ سنوات، دون تحقيق أى عوائد حقيقية للمواطنين.

■ 71.5 مليار جنيه إجمالى دعم المشتقات بنهاية 2015 /2014

■ الخام العالمى وصل لأدنى مستوياته وفقد ما يتجاوز 50% من قيمته

على شكل مبلغ نقدى.

وطالب الدكتور رمضان أبو العلا، عميد كلية هندسة البترول والتعدين بقناة السويس سابقًا، الحكومة باستكمال مخطط تحرير أسعار المشتقات بأسرع وقت ممكن، حتى لو استمرت أسعار البترول العالمية فى الانخفاض.

وذكر أن ذلك الإجراء يعمل على تقليل عجز الموازنة ويخفّض معدلات حدوث أزمات المنتجات البترولية خلال الفترة المقبلة، فضلًا عن أنه سيُخرج البلاد من دائرة الدعم المغرقة التى تدور فيها منذ سنوات، دون تحقيق أى عوائد حقيقية للمواطنين.

وقال الدكتور صلاح الدين فهمى، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر، إن الحكومة والجهات المعنية لا بد أن تستغل العام الحالى، الذى لم يشهد أى زيادة فى أسعار المشتقات، لتنقية قاعدة البيانات الخاصة بالمواطنين وفلترتها، بحيث تقتصر على المستحقين الفعليين «محدودى الدخل».

وطالب بسرعة استكمال منظومة الكروت الذكية بين جميع المواطنين مالكى السيارات بكل أنواعها، بحيث يتم تحديد كميات داخل كل كارت بالسعر المدعوم، ومن يتعدّاها يحاسب بسعر التكلفة فى مراحل لاحقة، الأمر الذى سيوفر مليارات الجنيهات سنويًا من فاتورة الدعم ويجبر المواطن على الترشيد.

وطبقًا لقرار مجلس الوزراء الأخير، الذى تم صدوره بداية العام المالى الماضى، ارتفعت أسعار البنزين والسولار بما يتراوح بين 70 و75 قرشًا للتر الواحد، لتصل إلى 160 قرشًا لبنزين 80 بدلًا من 90 قرشًا، و265 قرشًا لبنزين 92 بدلًا من 185 قرشًا، و180 قرشًا للسولار بدلًا من 110 قروش، و110 قروش لمازوت السيارات بدلًا من 40 قرشًا، وزيادة سعر لتر بنزين 95 أوكتين ليصل إلى 6.25 جنيه بدلًا من 5.25 جنيه.

وقال الدكتور محمد رضا محرم، أستاذ البترول والتعدين بجامعة الأزهر، إن اتساع الفجوة بين إنتاج مصر من الطاقة وحجم استهلاكها أدى إلى الاستعانة بالمنح من الدول الشقيقة، فضلًا عن طلب استيراد نحو 40% من الغاز الطبيعى؛ لسد الاحتياجات، لذلك لا بد من استكمال مخطط تحريك وتعديل أسعار الطاقة بأسرع وقت ممكن.

وطالب الحكومة بتنفيذ إجراءات حاسمة لفرض قبضتها على سوق توزيع المشتقات البترولية، وإحكام الرقابة والسيطرة لمنع التلاعب، والقضاء على مافيا التهريب والسوق السوداء نهائيًا.